



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

بيان المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان بشأن ممثله الحقوقي في الكويت و دول الخليج أنور الرشيد

المجلس الدولي للمحاكمات العادلة وحقوق الإنسان يُدين تعرض ممثله في دولة الكويت للمضايقات والملاحقات القضائية.

يتابع المجلس الدولي للمحاكمات العادلة وحقوق الإنسان مايتعرض له ممثلة المستشار أنور الرشيد في الكويت من ملاحقات قضائية ومحاولة الاعتداء عليه التي حدثت خلال الشهر الجاري بقلق بالغ.

أن تلك المضايقات تُؤكد بأن هناك من يحاول منعه من تغطياته الحقوقية بحكم دوره الحقوقي، وهذا ليس بمستغرب على حقوقي دولي يعمل في دولة الكويت التي تراجعت بها الحُرريات وفق التقارير الحقوقية الدولية ولا ادل على ذلك إلا صدور 302 توصية من مجلس حقوق الإنسان بعد المراجعة الدورية الشاملة التي جرت في السابع عشر من شهر يناير 2020 والتي تضمنت مختلف الملفات واهمها على الاطلاق ملف الحُرريات التي صدر به القرار رقم 152-157 القاضي بمسؤولية الدولة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وعليه فإن المجلس الدولي للمحاكمات العادلة وحقوق الإنسان ذو الصفة الاستشارية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إذ يُدين ويستنكر ما يتعرض له ممثله في دولة الكويت ويُحمل الحكومة الكويتية كامل المسؤولية عن سلامته وأمنه نتيجة التعسف الواضح والكيدية، باستخدام حق التقاضي المكفول دستورياً الذي أصبح بحد ذاته عقوبة تُلاحق النشطاء الحقوقيين في الكويت.

أمليين من الحكومة الكويتية بأن تُسرع بتنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بتعديل القوانين المُقيدة للحُرريات والتي جاءت بالتوصيات رقم 49-157 ورقم 152-157 ورقم 66-157 ورقم 67-157، والجدير بالذكر بأن دولة الكويت لم ترفض تلك التوصيات حيث خاطبت مجلس حقوق الإنسان بتاريخ السادس عشر من يوليو 2020 بأنها لم توافق ولم ترفض تلك التوصيات وإنما ابلغت المجلس بأنها أخذت علم بها ولكنها حتى الساعة لم تنفذ تلك التوصيات المتعلقة في ملف الحُرريات.